

الخارطة النظرية للبحث في الاتصال السياسي.
**The theoretical map of political communication's
research.**



مجلة البحوث والدراسات الإنسانية العدد 14-17-2017 ص 207-228

د. نورالدين هميسي

(جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2)

Email : noureddine_hamici@yahoo.fr

الملخص

يبحث هذا المقال في طبيعة الخلفية النظرية التي يمكن من خلالها فهم الاتصال السياسي بوصفه ملتقى بين الممارسة السياسية وبين بنائها كمشهد في الفضاء العام. يمكن مقارنة هذا التلاقي من خلال جملة من المداخل النظرية التي تقدم قراءات متنوعة ومتناقضة أحيانا، لطبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في سياق الممارسة السياسية داخل المجتمع، وما يفرزه هذا الدور على صعيد ما يعرف بالرأي العام. يستعرض المقال أربعة توجهات نظرية واسعة الانتشار يتم من خلالها تقريب ظاهرة الاتصال السياسي في علاقتها بالنظرة العامة للدور المفترض لوسائل الإعلام في سياق علاقات القوة داخل الأنساق الاجتماعية، وما يتبع ذلك من ظواهر ذات طابع اجتماعي وسياسي أضحت متداولة بقوة في حقل دراسات وسائل الإعلام.

الكلمات المفتاحية: اتصال سياسي، مداخل نظرية، نسق سياسي.

Abstract

This article presents a panoramic view on the theoretical reference which can help us to grasp the phenomenon of political communication, as a convergence between the political practice and its staging in the public space. This convergence can be approached through a series of theoretical approaches that offer diverse and sometimes contradictory readings to the nature of the role that the media could play in the context of political practice in society and what can be produced by this role in the field of public opinion. The article highlights four major theoretical trends that have somehow approached the relationship between political communication and the presupposed role of the media in the context of power relations in social systems, and the resulting theoretical implications.

Keywords : political communication, theoretical approche, political system.

مقدمة

للاتصال السياسي عمق نظري موغل جدا تمتد جذوره في العديد من المباحث الإنسانية والاجتماعية، وعلى العموم، فإن التنظير لهذا المجال يتسم بكثافة كبيرة جدا تستمد جذورها من تراث السوسيولوجيا المعاصرة وما قدمته في قراءتها للظواهر المستجدة في المجتمع الإنساني المعاصر. ويرتبط البحث في الاتصال السياسي بشكل مباشر بثنائية وسائل الإعلام كمعطى رئيسي والحركية الاجتماعية للجماعات البشرية الحديثة، حيث يمكن تتبع هذه الثنائية بوضوح متباين في أعمال الجيل المؤسس لحقل علم الاجتماع الإعلامي في صورة ما قدمته الاستكشافات الأولى لدور وسائل الإعلام في صقل الأشكال الاجتماعية والأنماط الثقافية المعاصرة، وهنا يمكن الاستدلال بدراسات العديد من الباحثين أمثال غوستاف لوبون، سيغmond فرويد، فيلفريدو بارتو، غايتانو موسكا، ماكس هوركايمر، تيودور أدورنو وآخرين. ويشير توني بينيت إلى أن فهم الخارطة النظرية الداجمة لحقل الاتصال السياسي يجب أن ينطلق من مفهومي مهمين للغاية تركزت عليهما كامل جهود الرعيل الأول من الباحثين، وهما مفهوما "المجتمع الجماهيري" و"الرأي العام" (Bennett, T. 1982. P 32)، ويعتبر بأن هذين المفهومين كانا قاعدة الانطلاق الحقيقية للتنظير للاتصال السياسي وشكلا النقطة المشتركة بين العديد من الفلاسفة، علماء السياسة، الاجتماع وعلماء النفس، ثم فيما بعدهم علماء الاتصال الذين وجدوا في التفسيرات المقدمة حينها مادة أولية تكفي للانطلاق في مشروع نظري للاتصال السياسي بمفاهيمه ومناهجه الحالية.

ويمكن من أجل فهم الخارطة النظرية لبحوث الاتصال السياسي الاسترشاد بالمقالة التي كتبها إيهو كاتز عام 1987 حول أهم المقاربات التي هيمنت على دراسات الاتصال عامة والسياسي منه على وجه خاص، حيث قسم اتجاهات البحث إلى ثلاث محاور كبرى: المقاربة المؤسساتية أو الوظيفية، المقاربة النقدية والمقاربة

التكنولوجية، ويعتبر بأنه يمكن إجمال كل هذه المدخل كلها تحت مسمى واحد أطلق عليه اسم "مقاربة الأثر المحدود لوسائل الإعلام". ويرى كاتز بأن الأثر المحدود يتمركز حول سؤال جوهري يتعلق بما تحدته وسائل الإعلام لدى الجماهير، ويوضح قائلاً: "وسائل الإعلام بحسب المدخل البنائي تخبرنا فيم يجب أن نفكر، وبحسب المدخل النقدي فيم لا يجب أن نفكر، فيما تعلمنا وفقاً للمدخل التكنولوجي كيف نفكر أو إلى أي مجموعة ننتمي" (Katz, E. 1989. P 79). وسنحول فيما سيأتي أن نقدم لمحة موجزة عن إسهامات كل مقاربة منها في مجهودات التأسيس للبحث في الاتصال السياسي .

أولاً: المقاربة المؤسساتية، وسائل الإعلام والنسق السياسي

هيمنت المقاربة المؤسساتية، أو البنائية الوظيفية كما تعرف في الأدبيات الاجتماعية والإنسانية، على بحوث الاتصال السياسي منذ نشأتها، مفسرة العلاقة بين وسائل الإعلام والسياسة انطلاقاً من الأدوار التي يمكن أن تلعبها الأولى في خدمة أهداف وغايات الثانية، وقد حاولت كل البحوث المجراة تحت راية هذا المنظور التركيز على قياس وتحديد طبيعة تأثيرات وسائل الإعلام بوصفها نسقاً فرعياً ضمن النسق السياسي الأكبر، وتتبع مختلف ملامح هذا التأثير على الحياة السياسية. وقد نجحت هذه المقاربة في تقديم الكثير من النتائج الهامة حول هذا التأثير، غير أننا سنكتفي هنا بالإشارة إلى اثنين من أهم مكتشفات الوظيفية في مجال الاتصال السياسي: نظرية وضع الأجندة ونظرية دوامة الصمت.

يعد إيلي كوهين أول من اقترح الافتراضات الأساسية لنظرية الأجندة من خلال دراسته لعلاقة وسائل الإعلام بالسياسة الخارجية الأمريكية عام 1963، وكان الهدف من مجهوداته هو قياس قوة وسائل الإعلام في توجيه الجماهير إلى المواضيع الجديدة

بالاهتمام، وذلك في إطار النموذج الشائع حينها، وهو نموذج الحقنة تحت الجلد الذي يؤمن بالقوة التامة والسحرية لوسائل الاتصال الجماهيرية في السيطرة على تفكير الناس.

وهذه النظرية دليل واضح على تورط وسائل الإعلام في الشؤون السياسية، حيث منح كل من ماكسويل ماكومبس ودونالد شاو دفعة حقيقية للبحوث النظرية في مجال الاتصال السياسي بعد أن عملا على إثبات العلاقة الارتباطية بين ما تعرضه وسائل الإعلام وميكانيزم ترتيب القضايا من حيث الأهمية بالنسبة للجماهير المختلفة. ويرى الباحثان في هذا الشأن بأن الفرض القائل بأن وسائل الإعلام تحدد الاتجاهات في المنحى الذي تريد هو قول غير نهائي وقابل للمراجعة، وبأن ما تقوم به هو توجيه الجماهير نحو المواضيع التي يجب أن يفكروا فيها، ويترجمان هذه الفكرة بعبارة مميزة لبرنارد بيرلسون هي: "أن كثيرا من الناس يهتمون لما تقوله وسائل الإعلام، لكن قليلا منهم فقط يصغون فعليا لها" (McCombs, M & Show, D. 1979. P 177).

وأجرى ماكومبس وشاو دراستهما الإمبريقية أصلا من أجل اختبار العلاقة بين ما تقوله وسائل الإعلام أثناء الحملات الانتخابية وبين ما يفكر الناخبون في أهميته، حيث أثبتا بأن هذه العلاقة قائمة لأن ما تقترحه وسائل الإعلام من ترتيب للقضايا الأساسية أثناء الحملات الانتخابية هو نفسه ما يراه الناخبون، ويوضحان ذلك بالعودة إلى ما قاله إيلي كوهين:

"إن الصحافة لا تنجح كثيرا في توجيه قرائها إلى كيفية التفكير تجاه مواضيع معينة، ولكنها ناجحة إلى حد بعيد في توجيههم إلى ما يجب أن يفكروا فيه" (McCombs, M & Show, D. 1979. P 177).

وكانت هذه الرؤية واحدة من أهم المشارب النظرية التي وجهت لزمن طويل دراسات الاتصال السياسي، حيث أماطت اللثام عن الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل

الإعلام في النقاش حول القضايا السياسية داخل البلد الواحد وشرحت بطريقة جذابة كيفية تأثير الصحف والتلفزيون والراديو في صنع توجهات الرأي العام وتشكيل مفضلات الناخبين بين المرشحين. وعلى الرغم من أن هذه النظرية تصنف في خانة نظريات وسائل الاتصال الجماهيرية، إلا أن كثيرا من الباحثين في حقل الدراسات السياسية يتبنونها كمدخل لفهم الفعل السياسي الجماهيري والسلوك الانتخابي، ويفسرون ذلك باعتبار وسائل الإعلام فاعلا سياسيا لا يختلف عن بقية الفاعلين كالمترشحين والمسؤولين (Walgrave, S & Van Aelst, P. 2006. P 89).

وفي دراسة مثيرة جدا عززت مكانة نظرية الأجندة في سياق أبحاث الاتصال السياسي، قام كل من شانغو إيغر ودونالد كيندر بإخضاع الفرض الرئيسي لنظرية الأجندة للاختبار التجريبي، حيث قسما عينة الدراسة التي اختارها وفقا للتقاليد المخبري إلى مجموعة تجريبية ومجموعة ضابطة، وقاما باستفسار كل مفردات العينة عن المواضيع السياسية التي يرونها أكثر أهمية، وبعد تعريض مفردات المجموعة التجريبية لمواد تلفزيونية طيلة أسبوع، تم استفسار كل المفردات عن المواضيع الأكثر أهمية، ليتبين بأن اهتمامات المجموعة التجريبية تغيرت كثيرا بعد نهاية فترة الاختبار وتأثرت بشكل واضح بالمواد التلفزيونية التي تعرضوا لها. وأكثر من ذلك، فقد قادت هذه التجربة كلا من إيغر وكيندر إلى تطعيم نظرية الأجندة بمفهوم جديد أطلقا عليه "التصفية" (priming)، والذي يعني بأن وسائل الإعلام لا تقود الجماهير إلى تحديد المواضيع الأكثر أهمية وحسب، وإنما تمنحهم الأسس التي يتم بواسطتها اتخاذ القرارات الاختيارية في مواقف معينة مثل تقييم أداء رجال السياسة والسلوك الانتخابي وتحديد الآراء تجاه القضايا الحاسمة، فالجماهير في مثل هذه المواقف لا تستخدم كل ما تعرفه، وإنما توظف ذاكرتها السياسية التي ابتدعتها وسائل الإعلام عبر الزمن، وهذه الأخيرة

تقوم بتحديد المعلومات التي ترسخ والتي تزول في هذه الذاكرة (Williams, K. 2003. P 182).

ولم يبق النموذج التفسيري الذي قدمه ماكومبس وشاو، وقبلهما كوهين بدرجة أقل، على حاله، حيث عرف العديد من التعديلات انطلاقاً من سنوات الثمانينيات من أجل تجاوز الثغرات التي احتسبت عليه، ويرى فالغرافل وفان أيلست بأن البعض من مجهودات تطوير هذه النظرية نجحت إلى حد ما في إثبات صمودها، غير أن الأغلبية فشلت في تأكيد فرضياتها من جديد، لدرجة أن نظرية ترتيب الأولويات تراجعت كثيراً في السنوات الأخيرة واختفت من حقول أبحاث الاتصال وافتقدت للإثباتات في الكثير من المواقف (Walgrave1, S & Van Aelst, P. 2006. P 89).

ويقدم فالغرافل وفان أيلست الدليل على هذا التراجع، حيث قاما بعملية مسح لمجموعة من الدراسات الميدانية التي حاولت اختبار فرضيات ترتيب الأولويات منذ سنة 1977 وإلى غاية 2004، وأظهر المسح الذي قام به بأن الدراسات الأولى أثبتت وجود علاقة قوية بين القضايا المرتبة من قبل وسائل الإعلام والترتيب الذي يضعه رجال السياسة والأحزاب، غير أن إثبات هذه العلاقة أخذ منحى تنازلياً في السنوات الأخيرة التي أصبحت فيها البرهنة على وجود هذه العلاقة أمراً صعباً جداً (Walgrave1, S & Van Aelst, P. 2006. P 91).

وتلقى هذه النظرية العديد من الاعتراضات العلمية من قبل الباحثين، حيث يعاب عليها أن فرضها الأساسي القائم على وجود علاقة بين ترتيب الأولويات والمواضيع بين وسائل الإعلام من جهة والجماهير من جهة أخرى قابل للدحض بكل سهولة، فالقول بأن هذه العلاقة تسير باتجاه خطي من وسائل الإعلام نحو الجماهير قابلة للانعكاس، فلم لا تحدد الجماهير طبيعة المواضيع الأكثر جدارة بالأهمية وتقوم وسائل الإعلام بالخضوع لهذا الاختيار من خلال أجندتها (Williams, K. 2003. P 181).

وفي نظريتها حول دوامة الصمت، قدمت إليزابيت نويل نيومان إسهامات قيمة في الاتصال السياسي بتركيزها على زاوية مهمة، حيث حاولت البحث في آليات تشكل الرأي العام الذي كان في زمنها مفهوما محوريا في ظل نشأة المجتمعات الحديثة. وتعترف نيومان في مقدمة المقال الذي نشرته من أجل الكشف عن نتائجها إلى أنها تعمقت في قراءة ما كتبه كل من ألكسيس دو توكفيل، فيرديناند تونيز، جيمس برايس وفلويد ألبورت، وأكدت بأن هؤلاء الأربعة ساهموا كثيرا في تشكيل رؤيتها عن مسار تكوين الرأي العام الذي أرادت إثباته بالدليل الإمبريقي. وترى نيومان بأن الرأي العام هو في الأصل ظاهرة ذات منبت اجتماعي وبأن الفرد إنما يحاول البحث عن التوافق مع مجتمعه من خلال مراقبته للمناخ الاجتماعي العام وتبنيه للآراء التي يعتقد أنها تضمن له قبول الجماعة الاجتماعية، وهو في ذلك يتخذ قرارا من الاثنين: إما يتبنى آراء الجماعة خشية العقاب والعزلة، وإما أن يلتزم الصمت إلى غاية الإعلان عن موقفه الشخصي علنا (Noëlle-Neumann, E. 1989. P 181-182).

وتفترض نيومان بأن الفرد يقوم بعملية ملاحظة إحصائية سريعة للآراء المنقسمة داخل المجتمع ويتخذ قرارا بتبني رأي الأغلبية، بحيث يصبح أكثر ثقة وقدرة على إبداء رأيه من دون أي مخاوف، غير أنها تشدد بالمقابل على أن الأفراد الذين يلتزمون الصمت سيحددون أنفسهم مطالبين بإبراز موقفهم من القضايا محل الاختيار، وبالتالي فإنهم إما يختارون رأي الأغلبية وإما ينضمون للفئة التي تلتزم الصمت، وبناء على عملية التفاعل هته، فإن إحدى الفئتين، التي تعلن مواقفها صراحة أو التي تلتزم الصمت تتسع على حساب الأخرى. وبناء على هذا الفرض الأساسي تقدم نيومان تعريفها للرأي العام بأنه الرأي الذي يمكن التعبير عنه علنا من دون أي تهديد بالعقاب الاجتماعي، والذي بناء عليه تتم الأفعال العلنية، وهو كذلك الرأي المهيمن داخل

المجتمع بحيث يتبعه إما سلوك بالخضوع يهدد الفرد بالعزلة مثلما يهدد رجل السياسة بفقدان شعبيته (Noëlle-Neumann, E. 1989. P 181).

ووجهت الباحثة الألمانية انتقادات مباشرة للتصور الأمريكي لتفسير الرأي العام من خلال نمط الأسئلة القائم على إخضاع الفرد للاختيار الإجباري بين القضايا (إما مع أو ضد، مع المرشح 1 أو المرشح 2)، وترى بأن هذا المسلك يحبي فرضية الخوف من العقاب الاجتماعي والعزلة، وتقرح بدلا من ذلك تعديل نمط الأسئلة إلى شكل آخر على غرار: لمن تعتقد بأن أغلبية الناس سيصوتون في الانتخابات القادمة؟، وهو سؤال بحسبها يصلح بشكل أفضل للتعرف أكثر على طريقة تصور الأفراد لتوزيع الآراء داخل المجتمع (Griffin, E. 2003. P 373).

وانطلقت نيومان في دراستها الميدانية الإحصائية لتأسيس نظريتها من خمسة فروض هي في الأصل محاولة اختبار جديدة لنتائج الدراسات التي قام بها كل من سولومون آش وستانلي ميلغرام حول التوافق الاجتماعي للفرد. وهذه الفروض هي:

- يجري الفرد عملية إحصائية سريعة للآراء المنقسمة داخل المجتمع.

- استعداد الفرد لإبداء رأيه علانية يختلف بحسب نتيجة الإحصاء الذي يقوم به للآراء، وهذا الاستعداد ينشط إذا ما تبني الفرد الرأي الذي يراه أكثر هيمنة في المجتمع.

- إذا ما اختلف رأي الفرد مع الرأي الذي يراه مهيمنا داخل المجتمع، فإنه سيقوم بتبني الرأي الذي يعتقد بأنه رأي الأغلبية سواء رأيه الشخصي أو الرأي المهيمن.

- وكشرح للفرض السابق تفرق نيومان بين الرأي المتبنى حاليا والرأي المعتقد بأنه مهيمن بفعل الدراسة الإحصائية السريعة وتصف العلاقة بينهما بالإيجابية، فالرأي الذي ينظر إليه من خلال إحصاء الانقسامات على أنه يهيمن يفترض أنه سيكون مهيمنا فعلا في المستقبل.

-إذا ما تحولت العلاقة بين التقييمين السابقين إلى سلبية، أي أن الرأي الذي يلاحظ الفرد في البداية هيمنتته قد لا يهيمن مستقبلا، فإن الفرد هنا يلتزم الصمت إلى غاية بروز الرأي المهيمن في المستقبل، وذلك خوفا من العزلة التي قد يتعرض لها إذا لم يتوافق رأيه مع رأي المجتمع (Noëlle-Neumann, E. 1989. P 183).

ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجرتها باستفتاء حوالي 2000 مواطن ألماني حول العديد من القضايا وآرائهم نحوها ونحو توجهات الرأي العام في ألمانيا لها في الحاضر والمستقبل، توصلت نيومان إلى اكتشاف الدور الحقيقي لوسائل الإعلام في هذا السياق، حيث بينت بأن هذه الأخيرة إنما هي فاعل أساسي في توجيه الفرد نحو التعرف على الرأي الغالب داخل المجتمع لأنها تدعم من خلال المعلومات التي تنشرها رأيا معيناً على أساس أنه الرأي المهيمن اجتماعياً بإذاعتها له علناً، وفي هذه النقطة بالتحديد، تتدخل نيومان لتنتقد هذا الطرح وتؤكد بأنه توصلت إلى تأكيد الأثر المحدود لوسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام، حيث تطرح مجموعة من الأسئلة الموقفة حول ما إذا كان الرأي الذي تذيعه وسائل الإعلام علناً هو بالفعل الرأي المهيمن في المجتمع، وفيما إذا كان هذا الرأي خاصاً بصحفي واحد أو برجل سياسة ما (Noëlle-Neumann, E. 1989. P 186-187).

وبالإمعان في الأسئلة التي تطرحها نيومان، يظهر أن ثمة نوعاً من الإحالة إلى أن وسائل الإعلام من خلالها إذاعة رأي مهيمن إنما هي تشوش على الرأي المهيمن بالفعل اجتماعياً وتفرض رأياً آخر بدلا منه، وتباعاً فإن الكثير من الأفراد الذين تتعارض آراؤهم مع مواقف وسائل الإعلام قد يضطرون للالتزام الصمت، وتأخذ عملية الصمت هنا شكل دوامة تشرع في التهام الآراء الفردية المنقسمة لمصلحة رأي واحد فقط هو رأي وسائل الإعلام. واتخذت نيومان من هذا النموذج النظري المدعم

إميريقيا أداة لنتقد طريقة سبر الرأي المتبناة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تعتبر رمزا من رموز الديمقراطية الحديثة، وتشكك في قدرة النتائج التي توصل إليها ستانلي ميلغرام حول التوافق الاجتماعي للفرد على أن تحقق نجاحا في دول أخرى في أوروبا مثل فرنسا أين تقل مستويات الخوف من العزلة والعقاب الاجتماعي. وإضافة إلى ذلك، فإن التأثير برأي وسائل الإعلام، وخصوصا التلفزيون الذي تعتبره نيومان وسيلة فريدة من نوعها، يتوقف كثيرا على طبيعة التعرض الانتقائي للفرد، حيث أصبح الفضاء الإعلامي مفتوحا على العديد من وجهات النظر وبالتالي فإن للفرد الحرية الكاملة في قراءة الانقسام الاجتماعي للآراء، ويصعب عليه وفقا لذلك الحكم على رأي معين بصفته مهيمنة (Griffin, E. 2003. P 374).

ثانيا: المقاربة النقدية وسؤال الهيمنة في الفضاء العام.

إذا كانت الاتجاهات الوظيفية في بحوث الاتصال تركز على فكرة "فيم تعلمنا وسائل الإعلام أن نفكر"، فإن المقاربة النقدية على العكس من ذلك تماما تقترح البحث في الزوايا المظلمة من محتويات وسائل الإعلام، أي فيما لا يجب أن نفكر فيه، وهي بذلك تقدم قراءة عكسية للمنظور الوظيفي المؤسسي وتختلف معه في تفسير الوظائف التي تلعبها وسائل الإعلام في الحقل السياسي. والمنظور النقدي ليس اتجاها واحدا بقدر ما هو ملتقى للعديد من تيارات البحث التي انتشرت في أوروبا وفي قارات أخرى، والتي تشترك في اشتقاق أفكارها الأساسية من الفكر الماركسي، ولذلك غالبا ما تأخذ هذه الاتجاهات مسمى "الماركسية المحدثه. Néo-Marxisme".

ويمكن تتبع الأفكار الأولى للاتجاه النقدي في بحوث مدرسة فرانكفورت وروادها الأوائل، وخصوصا ماكس هوركايمر وتيودور أدورنو، وهي بحوث سعت لتوضيح دور وسائل الإعلام ضمن منظومة الحياة السياسية في الغرب بناء على جملة من الأدوات التحليلية، وتشدد أبرز وجوه هذا التيار على افتقاد الإعلام لمهمته التنويرية وتحوله إلى

أداة لتكريس الهيمنة. ويشرح النقادون وجهة النظر هته ضمن نسق تفسيري كلي يعنى بإعادة النظر فيما وصلت إليه الحضارة الغربية من منجزات هي في غالبا انتكاسة على قيم العدالة والمساواة، وتتجسد هذه الانتكاسة في ممارسات وسائل الإعلام في الحياة السياسية من خلال تزييف الواقع ومحاولة إضفاء واقع بديل كقناع لتغطية التفاوتات، وذلك بسبب عاملين أساسيين تركزت عليهما التحاليل النقدية هما الرقابة والملكية (Katz, E. 1989. P 81).

ويختصر تود غيتلين، وجهة النظر النقدية لوسائل الإعلام وحضورها في الحياة السياسية بمثال مميز في سياق النقاش الذي جمعه بالسوسيولوجي الوظيفي الأمريكي إيهو كاتز، حيث شبه التفسيرات الوظيفية لعمل الصحفيين وقادة الرأي داخل الأنساق السياسية بشبكة الشوارع داخل المدينة التي تضمن تصريف مياه الفيضان، غير أن مشكلة المنظور الوظيفي بحسبه أنه "أولى كامل اهتمامه بشبكة التصريف ونسي أن هناك فيضانا" (Katz, E. 1989. P 81-82)، ويضيف، استنادا إلى ما ذكره الرعيل الأول من باحثي مدرسة فرانكفورت، بأن التفسير الوظيفي الذي يمر عبر تحليل الوضع القائم ما هو إلا إعادة إنتاج للواقع بشكل يكبح التغيير، وبأن وسائل الإعلام لا تقوم سوى ببناء أوهام العدالة والمساواة والحرية في الاختيار، غير أنها في الواقع لا تقوم سوى بتقليص هامش الحرية أمام لأفراد.

وبقدر ما تتعدد التيارات المشكلة للنظرة النقدية بقدر ما تتنوع الانتقادات للدور السياسي للإعلام، ففي البدايات الأولى، شكلت النازية بقواها الخارقة في الدعاية علامة استفهام في مسار المجتمعات الغربية التي ترفع شعار التنوير، قبل أن يتحول التركيز من جديد على إعادة قراءة منجزات الرأسمالية في محاولة لإحياء التراث الماركسي. وتمحورت الأبحاث الأولى لمدرسة فرانكفورت حول تفسير انتكاسة

المجتمعات الغربية عقب ظهور الفاشية والنازية والشمولية، حيث تحولت المكتسبات التقنية، وبينها تقنيات التواصل الجماهيري، إلى أدوات للهيمنة، ويطلق كل من هوركايمر وأدورنو على هذا التحول الفكري "العقل الأداتي"، وهذه الهيمنة تتضح بحسبهما بفعل تزييف الإعلام للعلاقات الاجتماعية الطبيعية بشكل يكبح الحرية رغم ادعاءاته بالحرية، فوسائل الإعلام تنشئ التماثل بين الناس من خلال العزلة الاجتماعية التي تجعل من نشأة الهيمنة السياسية حقيقة قائمة .

ويستند الباحثان الألمانيان إلى الدعاية التي غدت النازية في عصرهما، حيث يقولان في هذا الشأن:

"إن الدعاية معادية للبشر، فزعمها بأن السياسة تقوم على الفهم المتبادل ليس أكثر من طريقة في الكلام فقط... حين يصر إلى تحذيرنا من الإعلان التجاري مع التأكيد بأن لا شيء يعطى مجاناً فذلك بات ينطبق في كل مكان بعد التحالف الحديث بين الصناعة والسياسة..." (هوركايمر، م وأدورنو، ت. 2006. ص 310).

ويذهب هربرت ماركوز إلى أن الحضارة الغربية بما بلغته من تطور تقني أبدلت المفهوم التقليدي للهيمنة من طابعه المادي إلى طابع عقلي انتهى في الأخير إلى هيمنة سياسية، ووسائل الإعلام لا تخرج عن نطاق الأدوات الرئيسية للتزييف والعقلانية والتحكم الأداتي الساعي لتقليص مجال الفرد الداخلي، هذا التقليص امتد بحسبه حتى إلى مجال اللغة والتعبير والتواصل الإنساني، ويقول هنا:

"على هذا المستوى تبرز إلى الوجود لغة أحادية الجانب، لغة إيجابية تستبعد من تراكيبتها ومفرداتها كل الأفكار والمفاهيم النقدية المتعالية، وهذه اللغة هي بوجه خاص لغة محترفي السياسة وصناع الرأي العام في الصحافة والإذاعة والتلفزيون..." (ماركوز، ه. 1988. ص 16). ويشدد ماركوز على أن الإعلام كتناج تكنولوجي مرادف بالضرورة للهيمنة السياسية من خلال إقصاء التعددية والحرية، ويردف بالقول:

"المجتمع الصناعي المتقدم هو، بوصفه عالماً تكنولوجياً، عالم سياسي أيضاً، فهو المرحلة الأخيرة من مشروع تاريخي نوعي في سبيله إلى التحقيق والإنجاز، أعني تجربة الطبيعة وتحويلها وتنظيمها باعتبارها مجرد دعائم للهيمنة، فالمشروع كلما تطور كبر ف وحدد عالم الكلام والعمل، عالم الثقافة على الصعيد المادي وعلى الصعيد الفكري، فعن طريق التكنولوجيا تلتنم الثقافة والسياسة والاقتصاد في نظام كلي الحضور يفتسر وينبذ كل الاختيارات والحلول البديلة... إن العقلانية التكنولوجية قد غدت عقلانية سياسية..." (ماركوز، هـ. 1988. ص 33).

ولا ينأى جورغن هابرماس بأرائه بعيداً عن أسلافه الألمان، حيث قدم إضافة هامة لقراءات ماركوز بخصوص التكنولوجيا من خلال كتابه "العلم والتقنية كإيديولوجيا"، وحاول معالجة جوانب القصور في تراث مدرسة فرانكفورت من خلال نظريته حول "الفعل التواصلي"، وهي في الأصل مزيج من مباحث اجتماعية وإنسانية عدة، تقدم في نظره حلاً ممكناً للخروج من أزمة المجتمع الغربي وانحرافاته التي أفرزتها العقلنة المادية أو أي مجتمع آخر. ويسير هابرماس في اتجاه تجديدي نقدي لتراث ماكس فيبر في هذا المضمار ويقدم مقترحاته من أجل تجاوز عشرة الحداثة والصراع القائم بين السياسي والتكنوقراطي، ويرى بأن الديمقراطية القائمة على الحوار البراغماتي بإمكانها أن تكون الحل، حيث يقترح آلية النقاش كأفق متين للتوفيق بين كل ما هو سياسي وكل ما هو تقني من أجل بناء مجتمع ينبذ العنف والتطرف، ويرى بأن الاختيار يجب أن يتاح للمواطنين ضمن المجال العام، وبالتالي فإن الحقيقة لا تنشأ إلا في وسط اجتماعي (هابرماس، ج. 2003. ص 120).

ورغم أن هابرماس كتب الكثير حول السياسة، إلا أن خلاصة إسهاماته في الاتصال السياسي بدت واضحة من خلال صقله لمفهوم "المجال العام"، وقد خصص لذلك

كتابا بأكمله عنونه بـ"التحول النيوي للمجال العام"، أبرز فيه تصوره للرأي العام بوصفه سمة أساسية للمجتمع الحديث نتيجة انتشار وسائل الإعلام، ويعرف المجال العام تبعا لذلك بصفته الفضاء الذي يختفي فيه كل ما هو شخصي لمصلحة كل ما هو عام، والذي يحمل العديد من الرهانات ذات الطابع العمومي على غرار التصدي للتسلط (Habermas, J. 1991. P 2)، ويدرج في هذا المسمى العديد من المؤسسات على غرار وسائل الإعلام وبعض المؤسسات السياسية التي قد تتحول تحت بعض ظروف معينة إلى ممرات لنقل المعلومات على نطاق واسع بين الجمهور، وحتى الجمهور يشكل في حد ذاته مجالا عاما.

ويؤكد هابرماس على أن المجال العام ليس ذا طابع مادي على الرغم من أهمية الجوانب المادية في تشكيله، ويحيل هنا إلى الإرث الإغريقي والروماني، حيث كانت الأمور العامة تناقش في ساحات كان يطلق عليها "الأغورا (agora)"، وفي المقابل فإن المجال العام يؤسس لوجوده من خلال فعل المناقشة العلنية وإتاحة إمكانية التواصل والمعرفة لأكثر عدد من الناس بخصوص القضايا العامة ومناقشتها باستخدام العقل (Habermas, J. 1991. P 3)، وهو ما يفترض أن وسائل الإعلام باستطاعتها ضمانه في المجتمع الحديث، غير أن هابرماس أثبت وفاءه للنظرية النقدية من خلال نفسه لهذا القول، وإثباته بمنهج تتبعي تاريخي بأن ما تفعله وسائل الإعلام اليوم لا يختلف كثيرا عن نموذج المجال العام البرجوازي القائم على النقاش باستخدام العقل المنحصر على فئة قليلة من الناس فقط، كما أن النظام الرأسمالي المعاصر في الغرب أضحي يحكم هيمنته على الفضاء العام، ليس بمحاربتة، وإنما بإدارته وتسييره كمسلك للتنفيس والنقد والاحتجاج والإبقاء بعد ذلك على الوضع، وذلك من خلال آليات معينة تستهدف احتكار المناقشة وجعلها أمرا قابلا للإدارة (أفاية، م. 1998. ص 98).

ثالثا: المقاربة التكنولوجية ، العولمة وحدود الانتماء السياسي .

ولدت هذه المقاربة في خضم القراءات النقدية الأدبية للباحث الكندي مارشال ماكلوهان، والذي وإن كانت أغلب بحوثه ذات طابع يميل أكثر للآداب إلا أنها تضمنت بشكل متميز جدا مقاربة فريدة من نوعها لدور وسائل الإعلام في الجانب الاجتماعي والسياسي. ويشير إيهو كاتز إلى أن تركيز ماكلوهان على خصائص كل وسيلة من وسائل الإعلام لا يتوقف عند حدود آثارها العضوية، وأن خلاصاته حول التأثير الحتمي لأي تكنولوجيا كانت أساسية جدا عندما أشار إلى أن هذا التأثير يمكن أن يصل إلى تغيير النظام الاجتماعي، ولو أن هذا البراديجم لم يرقم لدلائل واضحة على العلاقة الموجودة بين الدعائم التكنولوجية المهيمنة في كل عصر ومدى تأثيرها على نمط الحياة الاجتماعية (Katz, E. 1989. P 83).

ويستعرض ماكلوهان وجهات نظره في كتبه العديدة، وخصوصا في كتابه "الوسيلة هي الرسالة" و"فهم وسائل الإعلام"، حيث تضمنت صفحات هذين الكتابين العديد من القراءات التبعية لتاريخ المجتمع البشري منذ العصور القديمة، إذ يعتبر ماكلوهان بأن هذا التاريخ بمراحله المختلفة إنما هو تاريخ وسائل الاتصال نفسها. إن المعالم العامة للمجتمعات البشرية تتحدد بحسبه وفقا لطبيعة الوسيلة التي يستخدمها الإنسان للتواصل أكثر مما تتحدد بواسطة محتوى الرسائل المتواصلة، وأبرز الأمثلة على هذا القول اللغة التي يتعلمها الإنسان منذ صغره بشكل غير واع، والتي تملئ عليه كيف يفكر ويتصرف بطريقة آلية في الكثير من المواقف، وهي وسيلة الاتصال الرئيسية التي سادت بحسبه في المجتمعات القبلية التي خضعت لإملاءات هذه الوسيلة، بحيث أصبح التوحد والتقارب بين البشر هو السمة الغالبة على الحياة السياسية، فيما كان التواصل الشفهي بواسطة هذه اللغة دليل العقلانية، وهو المعطى

الذي تغير تماما في المجتمعات الوسطى بعد ابتكار الكتابة والطباعة الجماهيريتين اللتين علمتا الإنسان الانعزال والتشردم، وكانتا -مجسدة من خلال الكتاب- إيذانا لميلاد الدولة الحديثة والجيوش والبيروقراطية، في حين أعادت التكنولوجيا الإلكترونية الإنسان إلى رحاب الحياة الاجتماعية من جديد وأصبح يتقاسم الأحداث في زمنها الحي مع كل الناس في كل مكان، وبهذا فإنه لا يمكن فهم التغيرات السياسية، الاجتماعية والثقافية من دون إدراك التأثير الكبير لوسائط الاتصال (McLuhan, M. 1967. P 40-61).

وتتحدد معالم الحياة السياسية في منظور ماركولوهان تبعا لذلك من خلال طبيعة الوسائط المهيمنة في كل عصر، حيث يعتبر بأن وسائل الإعلام الحديثة على سبيل المثال خرقت كل الحدود بين الدول وحولت العالم إلى قرية صغيرة جدا، وبأن هذه القرية الصغيرة تمنح الناس في كل منطقة فرصة للاستماع لها وللتعاون مع الجميع، كما أن الميديا العالمية أصبحت وسيلة للحرية ولفض النزاعات وللتقريب بين الدول، على الرغم من أن هذا الافتراض بالتحديد كان محل نقد كبير من قبل علماء الإعلام، السياسة والاقتصاد الذين أكدوا على وجود تفاوتات كبيرة بين سكان هذه القرية (Williams, K. 2003. P 214).

وتزامنت الأفكار التي نادى بها ماركولوهان مع ظرف سياسي متميز جدا، ألا وهو بث أول حرب كونية على شاشات التلفزيون، والأمر يتعلق بحرب فيتنام، ورغم أن الباحث الكندي كتب أحد أشهر مؤلفاته "الحرب والسلم في القرية العالمية" قبل وقوع هذه الحرب بسنوات وبالتحديد في عام 1968، إلا أنه أصبح الرجل الأكثر استقطابا للاهتمام في ذلك بالزمن بالنظر للتطابق الكبير بين نبوءاته المتضمنة في الكتاب المذكور وبين ما أفرزته الحرب على الصعيدين السياسي والإعلامي. لقد كان التلفزيون حينها محل استفهام كبير جدا، بالنظر لهيمنة الأفكار النقدية التي تعتره سببا في

انتكاسة الثقافة الغربية الراقية وبين من يعتبره أداة هامة في تسيير الحياة الاقتصادية، غير أن ماكلوهان سار في طريق مغاير وأماط اللثام عن جانب مميز يتعلق ب"المدى الاجتماعي الذي يمكن أن يصل إليه الإنسان في اتساعه" من خلال حديثه عن مفهوم "القرية الكونية"، وهو مفهوم يتضمن الكثير من الإبداع في فهم الرهانات السياسية(Carey, J. 1998. P 114).

ورغم أن المنظور التكنولوجي الذي ابتدعه ماكلوهان لم يحظ باستكمال نظري وإمبريقي واسع في وقته، إلا أن الدراسات التي اتجهت مؤخرا للبحث في التأثيرات السياسية للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال نهلت الكثير من قراءاته رغم أنها لم تعلن ولاءها لها من الناحية النظرية، حيث كانت روح ماكلوهان حاضرة بقوة في هذه الدراسات بفعل قوتها الاستشرافية. لقد سمحت التطورات الهائلة في البنية التحتية التكنولوجية بإعادة رسم الخريطة السياسية للكوكب، بحيث تحول العالم بالفعل إلى قرية عالمية صغيرة تتصل أطرافها المتباعدة في الزمن الحي وتشارك في معايشة الأحداث الدولية وتقاسمها لدرجة أن الاهتمامات السياسية الدولية أصبحت خاصة اجتماعية موحدة عالميا مثلما تنبأ ماكلوهان. ويستند منظرو العولمة إلى أفكار ماكلوهان ضمنا ويعتبرون بأن التكنولوجيا هي المحرك الرئيسي للمد العولمي، وهو طرح ولد الكثير من القراءات العميقة للتحويلات السياسية الكونية، ودفع للسير على خطى ماكلوهان في التأكيد على وجود رهانات سياسية اتسع نطاقها على المستوى العالمي(هوير، ب. 2011. ص 85).

رابعاً: المقاربة ما بعد البنيوية ورمزية الواقع السياسي

وإضافة إلى هذه المنظورات الثلاث التي ذكرها كاتز، يمكننا إضافة مشروع نظري آخر هو المقاربة ما بعد البنيوية، والتي تعتبر الأحداث تاريخياً مقارنة بما سبق ذكره. وتوزع

أعمال رواد هذا المنظور على أعمال العديد من الفلاسفة وعلماء الاجتماع الفرنسيين المعاصرين الذين يشتركون في مسألة واحدة هي التشكيك في منجزات الحداثة وإعادة طرح الكثير من الأسئلة الجوهرية التشكيكية في حقيقة ما تقدمه وسائل الإعلام ووظيفتها الرمزية مقارنة بالواقع الحقيقي. وفي هذا الشأن، يمكن الانطلاق من أعمال العديد من المفكرين الفرنسيين أمثال بيير بورديو، جون بودريارد، إدغار موران وإغناسيو رامونيه، وهي في الحقيقة أعمال تتلاقح فيها القراءات السوسولوجية النقدية بأدوات التحليل السيميائي في محاولة لإحياء إرث البنيوية الفرنسية المتراجعة وإعطائها روحا جديدة تؤهلها لتقدم تفسيرات للوقائع الحديثة في الإعلام والسياسة.

يتفق الباحثون المذكورون سابقا في تركيزهم على تحليل البنى الرمزية المقترحة من قبل وسائل الإعلام ويفرضون وصفها بأنها نقل للواقع أو محاكاة للواقع، ويؤكدون بالمقابل بأن رمزية ما يقدمه الإعلام هي عالم مستقل، وبل هي العالم المدرك حقيقة، عالم يتمتع برهانات أخرى ويخفي في ثناياه الكثير من الحقائق التي يجب أن توضع على محك الكشف والدراسة .

وقد شدد بيير بورديو كثيرا على مسألة الحقيقة والموضوعية فيما تنقله وسائل الإعلام، والتلفزيون تحديدا من خلال العرض المرئي، عن الحياة السياسية، حيث حذر من إمكانية سقوط وسائل الإعلام في منزلق الدوغمائية وجر المجتمع إلى الهيمنة على الرغم من أنه يفترض بها أن تتمتع بالاستقلال الرمزي، ويؤكد على أن التلفزيون الذي كان الجدير أن يكون أداة للديمقراطية محل تخوف من أن يتحول إلى وسيلة للقمع وللعنف الرمزيين، وذلك بسبب التلاعب في عملية العرض، ويضيف بأن الرمزية المقترحة في التلفزيون لا يمكن أن تضاهي الواقع نفسه. ويقول بورديو حيال هذا الموضوع: "يسعى التلفزيون إلى دفع الأمور نحو إضفاء طابع الدراما.. إنه يضع في

المشهد وفي الصورة واقعة أو حدثاً ثم يقوم بالمبالغة في أهميتها، في خطورتها وفي صفتها الدرامية والتراجيدية.."^{(بورديو، ب. 2004. ص 50).} ويتقد بورديو فعل الانتقاء في عرض الوقائع في وسائل الإعلام، ويعتبر بأن ما يقوم به الصحفيون في تحديد ما هو جدير بالعرض يخضع لعملية تصفية غير محددة المعايير بحيث تتحول بعض الوقائع الرديئة إلى أحداث مهمة بفعل عرضها عبر التلفزيون، وهذا الطرح الذي يتفق فيه كثيراً مع إغناسيو رامونيه، هو نقد ضمنى لنظرية ترتيب الأولويات وتشكيك صريح في آليات بناء واقع جديد، إذ يقول بورديو في هذا الشأن:

"إن التلفزيون الذي يسعى لأن يكون أداة لتسجيل الأحداث يصبح أداة لخلق الواقع، إننا نذهب أكثر فأكثر نحو عوالم حيث الحياة الاجتماعية توصف وتفسر بواسطة التلفزيون الذي يصبح هو الحكم للانخراط في الحياة وفي الوجود الاجتماعي والسياسي.."^{(بورديو، ب. 2004. ص 54).}

وتمثل الأعمال التي قدمها جون بودريارد في السنين القليلة الماضية صورة واضحة عن الباراديغم ما بعد النيوي، حيث جعل من وسائل الإعلام والواقع الذي ينبعث منها محورا رئيسيا لمجمل أعماله، وبالخصوص في مناقشاته حول الاصطناع وما فوق الواقعية، وهي بالأساس قراءات سوسيو-رمزية شاملة للعالم المعاصر. ويرى بودريارد بأن ما تقوم به وسائل الإعلام من نقل للوقائع السياسية إنما هو رسم لواقع آخر يتفوق من الناحية الأنطولوجية على الوقائع السياسية ذاتها، بل إنه يحجبها، ففي كتابه المشترك مع موران المعنون بـ"عنف العالم"، يقدم قراءة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ويعتبر بأن نقل الحدث عبر وسائل الإعلام رافقته هالة رمزية تفوقت في تأثيرها على الحدث ذاته، فانهيار برجى مانهاتن هو انهيار رمزي بالدرجة الأولى، بل

هو الانهيار الحقيقي، لأنه دخل دائرة الإدراك في شكل صورة تلفزيونية بتأثيرات محكمة شاهدها كل العالم، ويركز بودريارد كثيرا على دور الصورة هنا كأداة لنقل الواقع، أو بالأحرى لتجاوزه، فيقول:

"الصورة في النظام الطبيعي لوسائل الإعلام هي الملاذ الخيالي في وجه الحدث، إنها شكل من أشكال الفرار والمؤامرة، إنها عنف خلق للحدث... إنها تصنع الحدث بوصفه صورة، فهي ليست افتراضية ولا واقعية، إنما حديثة" (بودريارد، ج وموران، إ. 2005. ص 53).

خاتمة:

يتضح من كل ما سبق بأن ظاهرة الاتصال السياسي ليست بالبساطة التي يمكن من خلالها اختزال الظاهرة في زاوية معينة من البحث، فبالموازاة مع التعددية الكثيفة التي تشهدها المقاربات الشائعة في مجال الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، ثمة فرصة لانتقاء أكثر من مقارنة يمكن من خلالها الغوص في العلاقة التي تربط ظاهرة الاتصال بدور وسائل الإعلام في المجال السياسي، وبالإضافة إلى الخلفية النظرية المكثفة التي تقترحها كل مقارنة، فإنها هناك أيضا هوامش واسعة للاختيار بين برامج بحث وإشكاليات ومناهج متعددة.

أكثر من ذلك، يمكن أن نلاحظ بأن هناك نوعا من الترتيب الدياكروني (التتابعي) في نشأة المقاربات التي يمكن الإفادة منها في دراسة ظاهرة الاتصال السياسي، وعلى نحو ما فإن هذا يحيل إلى أن حالة التطور في هذه الدراسات لا تزال مستمرة، وبأن طاقات البحث في موضوع الاتصال السياسي لم تستنفذ بعد. يمكن الإشارة هنا على سبيل المثال إلى العودة القوية للمقاربة التكنولوجية التي اشتهرت في سنوات الستينيات والسبعينيات، وذلك بفعل الانتشار القوي لوسائط الإعلام الجديد في المجتمع الحالي. إضافة على ذلك، يمكن وصف خارطة البحث في الاتصال السياسي التي أتينا على ذكر بعض توجهاتها الكبرى بأنها ممتدة لأكثر من ذلك، فنحن لم نأت مثلا على بعض التصورات النظرية الأخرى على غرار المقاربة البنائية *l'approche constructiviste*، ولا المقاربة الرمزية *l'approche symbolique*، وهي مقاربات تميل أكثر إلى فحص بنية وطبيعة الخطاب السياسي المتداول، والذي يعد أحد أهم مؤشرات الاتصال السياسي في المجتمعات المعاصرة.

المصادر والمراجع:

- أفاية، محمد (1998): الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة: نموذج هابرماس. إفريقيا الشرق. الدار البيضاء.
- بودريارد، جون وموران، إدغار (2005): عنف العالم. ترجمة: عزيز توما. دار الحوار للنشر والتوزيع. اللاذقية.
- بورديو، بيير (2004): آليات التلاعب في التلفزيون. ترجمة: درويش الحلوجي. دار كنعان للدراسات والنشر. دمشق.
- ماركوز، هربرت (1988): الإنسان ذو البعد الواحد. ترجمة: جورج طرايشي. منشورات الآداب. بيروت.
- هابرماس، جورغن (2003): العلم والتقنية كإيديولوجيا. ترجمة: حسن صقر. منشورات الجمل. كولونيا.
- هوير، بول (2011): نحو فهم للعملة الثقافية. ترجمة: طلعت الشايب. المركز القومي للترجمة. القاهرة.
- هوركايمر، ماكس وأدورنو، تيودور (2006): جدل التنوير. ترجمة: جورج كتورة. دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت.
- Bennett, Tony (1982): Theories of the media, theories of society. In: Michael Gurevitch & al.: Culture, society and the media. London. Mathuen.
- Carey, James (1998): McLuhan: généalogie et descendance d'un paradigme. *Quaderni*. 37.
- Griffin, Emory (2003): A first look at communication theory. McGraw-Hill. New York.
- Habermas, Jurgen (1991): the structural transformation of public sphere. Translated by: Thomas Burger. The MIT Press. Cambridge.
- Katz, Elihu (1989): La recherche en communication depuis Lazarsfeld. *Hermes*.4.
- McCombs, Maxwell & Show, Donald (1979): The agenda-setting of mass media. *The Public Opinion Quarterly*, Vol 36 (2).
- McLuhan, Marshall (1967): The medium is the message. Gencko. New York.
- Noëlle-Neumann, Elisabeth (1989): La spirale du silence: Une théorie de l'opinion publique. *Hermes*. N 4.
- Walgrave1, Stefaan & Van Aelst, Peter (2006): The contingency of the mass media's political agenda setting power: Toward a preliminary theory. *Journal of Communication*. 56.
- Williams, Kevin (2003): Understanding media theory. Arnold. New York.